

استخدام التكنولوجيا المالية الإسلامية لتمكين القطاع الثالث

Islamic Financial Technology as a Mechanism for Third-Sector Empowerment

الزهرة بوازية¹

1 جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة، zohra.bouazdia@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2025/11/10 تاريخ القبول: 2025/11/21 تاريخ النشر: 2026/01/15

Abstract :

The aim of this study is to explore how might Islamic financial technology be applied in financial and banking institutions to activate the financing of the third sector?, which is recognized as a dynamic contributor to sustainable development in modern economies. The study concludes that the correlation between Islamic Financial Technology and the third sector is evident in the latter's vital role represented by NGOs and associations that encourage micro-projects, offer training, and provide financial advisory services. These functions enable greater access for beneficiaries to the official financial system, thereby attaining financial inclusion.

Islamic financial technology serves as a modern mechanism to operationalize the sector's objectives through certain methods like crowdfunding, digital payments, online zakat and digital Waqf (endowment), and electronic forms of charity. These applications enhance trust and transparency between donors and beneficiaries, thereby expanding financial inflows to the third sector. Several states, most prominently the UAE and Malaysia, have prioritized such developments.

Keywords: Islamic Financial Technology, Third Sector, Crowdfunding, Endowment Platforms, Zakat Platforms, Digital Payments.

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة، كيف يمكن استخدام التكنولوجيا المالية الإسلامية في المؤسسات المالية والمصرفية لتنشيط تمويل القطاع الثالث؟ باعتباره قطاع حيوي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الحديثة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين التكنولوجيا المالية الإسلامية والقطاع الثالث تتجلى بوضوح في أهمية هذا الأخير، الذي يشمل المنظمات غير الحكومية والجمعيات التي تدعم المشروعات الصغيرة وتوفر تدريباً واستشارات مالية، مما يسهل على المستفيدين الانخراط في النظام المالي الرسمي وبالتالي تحقيق الشمول المالي. والتكنولوجيا المالية الإسلامية تعتبر الأداة المبتكرة لتنشيط القطاع لتحقيق أهدافه من خلال أدوات التمويل الجماعي، المدفوعات الرقمية، الزكاة والأوقاف الرقمية والصدقة الإلكترونية. كل هذا يساهم في رفع الشفافية والثقة بين الجهات الممولة والمستفيدين وزيادة التمويل المتدفق للقطاع الثالث، وهذا ما عملت عليه العديد من الدول خاصة منها الإمارات العربية المتحدة وماليزيا.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا مالية إسلامية، قطاع ثالث، تمويل جماعي، منصات رقمية، منصات زكاة، مدفوعات رقمية.

مقدمة:

تُعد التكنولوجيا المالية الإسلامية مجالاً حديثاً ومتطوراً يدمج بين مبادئ التمويل الإسلامي وأحدث الابتكارات التكنولوجية لتحقيق خدمات مالية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. تهدف هذه التكنولوجيا إلى تحسين وتطوير الإجراءات المالية وتقديم حلول مبتكرة تُسهم في تعزيز الكفاءة والفاعلية في القطاع المالي الإسلامي، مما يسهم بدوره في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وفي ظل الحديث عن تمكين القطاع الثالث، الذي يشمل الجمعيات والمؤسسات غير الربحية والمنظمات الاجتماعية التي تلعب دوراً مهماً في التنمية المجتمعية، يحتاج القطاع إلى تمويل وشفافية أكبر وهنا تأتي التكنولوجيا المالية الإسلامية كحل عملي يتيح تمويل مؤسسات القطاع الثالث بطريقة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتحقق الشمول المالي وتعزز التأثير الاجتماعي. كما تُعتبر التكنولوجيا المالية الإسلامية أداة إستراتيجية لتمكين هذه الجهات من خلال توفير منتجات وخدمات مالية متوافقة مع قيم الشريعة، ودعم الشمول المالي، وفتح آفاق التمويل الميسر المرتكز على العدالة والتكافل بالنسبة للقطاع الثالث الذي يدعم بصورة أكبر الفئات الضعيفة والهشة في المجتمع. مما سبق تتجلى أهمية هذه المداخلة وتبلور الإشكالية الخاصة بها في ما يأتي:

كيف تساعد التكنولوجيا المالية الإسلامية القطاع الثالث على تحقيق أهدافه والمساهمة في تعزيز الشمول المالي؟

- وللإجابة على هذه الإشكالية وتحليل عناصرها سيتم طرح جملة من الأسئلة الفرعية وهي:
- ما مدى أهمية القطاع الثالث والتكنولوجيا المالية الإسلامية ؟
- ما هي أدوات التكنولوجيا المالية الإسلامية وأنواعها؟
- ما هي الفوائد التي تقدمها التكنولوجيا المالية الإسلامية للقطاع الثالث؟
- وما هي التجارب الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية لتمكين القطاع الثالث؟

أهداف الدراسة:

- لقد جاءت هذه المداخلة لتحقيق جملة من الأهداف البحثية من أهمها :
- العمل على توضيح العلاقة بين التكنولوجيا المالية الإسلامية وأهداف القطاع الثالث؛

- دراسة أدوات التكنولوجيا المالية الإسلامية للاستفادة منها في تمويل القطاع الثالث وتفعيله بما يحقق الغاية منة في تحقيق التنمية المستدامة؛

- استعراض تجارب لدول عملت على تطوير الابتكارات المالية بما يتوافق والشريعة الإسلامية من الناحية التمويلية (التعبئة وإعادة التوزيع) واستفادت منها لتفعيل القطاع الثالث الذي يستمد أهم مبادئه من الشريعة الإسلامية السمحة هو كذلك؛

أهمية الدراسة:

وعليه تتضح أهمية هذه الدراسة، من خلال الربط بين متغيرين أساسيين تربطهما علاقة واضحة وهي تعزيز الشمول المالي بارتكاز التكنولوجيا المالية الإسلامية على أدوات مالية تساعد الأفراد على الثقة أكثر في التعامل المالي وتتيحه لكل الفئات من جهة وعمل القطاع الثالث هو كذلك على دعم الفئات الهشة والضعيفة من جهة أخرى.

منهج وخطة الدراسة:

ولدراسة هذا الموضوع سيتم اعتماد الأسلوب الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات لدراستها وتحليلها، بغرض دراسة الموضوع من جميع جوانبه. ولأجل ذلك تم اعتماد العديد من المراجع التي لها صلة وثيقة بالموضوع حرصا على الموضوعية العلمية..كما سيتم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى نقاط أساسية وهي:

أولا: مفهوم القطاع الثالث ودوره في تحقيق الشمول المالي؛

ثانيا: مفهوم التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطورها؛

ثالثا: دور التكنولوجيا المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي؛

رابعا: تمكين القطاع الثالث عن طريق التكنولوجيا المالية الإسلامية.

أولا : مفهوم القطاع الثالث ودوره في تحقيق الشمول المالي:

I. تعريف القطاع الثالث:

يمثل القطاع الثالث مساحة النشاط الاجتماعي والممارسات العامة والفردية والمؤسسية خارج نطاق القطاعين الحكومي وقطاع الأعمال ، والموجهة للمنفعة العامة. (محمدي ، 2018، صفحة 33)

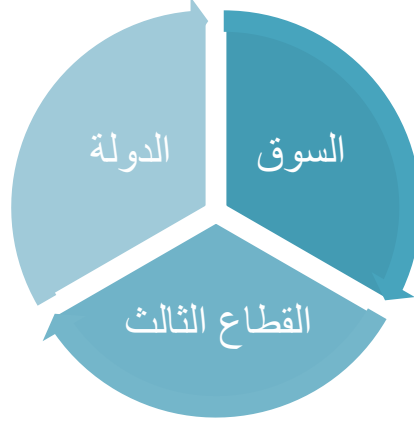
ويعرف القطاع الثالث بأنه مجموعة من المنظمات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح، بل تسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية، ثقافية، بيئية، أو إنسانية، وتعمل على تحسين جودة الحياة للأفراد

والمجتمعات من خلال تقديم الخدمات، الدفاع عن القضايا الاجتماعية، وتعزيز القيم الإنسانية، وتختلف هذه المنظمات عن بعضها البعض في هيكلها وأهدافها، لكنها تشترك جميعها في الالتزام بخدمة الصالح العام دون السعي لتحقيق أرباح مالية. ويطلق على القطاع الثالث عدة تسميات متنوعة ومن بينها: القطاع غير الربحي، القطاع غير الحكومي، المنظمات غير الربحية، المنظمات غير الحكومية، منظمات المجتمع المدني.. وسنستخدم بعضها في هذه المساحة بالتناوب للتأكيد على أهميتها جميعها. (الشرية، 2024)

القطاع الخيري التكافلي: وهو قطاع مهم تنشط فيه عديد المؤسسات سواء الرسمية كصندوق الزكاة أو المؤسسات الأهلية؛ وهو قطاع مهم جدا والفارق بينه وبين القطاعين الأول والثاني أنه لا يهدف إلى الربح؛ ويدخل في ذلك مؤسسات الزكاة والأوقاف والجمعيات الخيرية والتكافل الاجتماعي. (محيريق، 2020، صفحة 40)

كما أن المتبع لهذا المفهوم سوف يلاحظ أن هناك العديد من المقاربات التي تناولت مفهوم القطاع الثالث والتباين في تحديد المؤسسات المكونة له والعلاقة فيما بينها وأهمها التوجه الأمريكي والتوجه الأوربي. حيث أن القطاع الثالث في التقليد الأمريكي يركز على البعد غير الربحي والتطوعي وينظر إلى القطاع الثالث بأنه قطاع غير ربحي وتطوعي. (بلعباس، 2018) ويتميز القطاع الثالث وفقا للنموذج الأمريكي بالاستقلالية التامة عن القطاعين العام والخاص ووظيفته الأساسية تتمثل في تقليص الفجوة بين القطاع العام ممثلا في الدولة والقطاع الخاص ممثلا في السوق فيما يتعلق بتوفير السلع والخدمات المطلوبة لكافة أفراد المجتمع. (مهدي، 2018، صفحة 36) كما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (01) : النموذج الأمريكي للقطاع الثالث



المصدر: (محمدي، 2018، صفحة 36)

- حيث يركز التقليد الأمريكي على أن المؤسسات غير الربحية والتطوعية يجب أن تتميز بـ :
- عدم الانتماء إلى المؤسسات الحكومية.
 - عدم توزيع الأرباح على المساهمين.
 - الاستقلالية تنظم نشاطها بنفسها.

التطوع (يركز جزء كبير من نشاطاتها على التبرع بالمال أو الجهد)

ووفق النظرة الأوربية يركز على ريادة الأعمال الجماعية، وينظر إلى القطاع الثالث بأنه في الأصل اقتصاد اجتماعي، يركز أساسا على منظمات المجتمع المدني، والتنمية الاقتصادية المجتمعية، وريادة الأعمال في مجال الاقتصاد الاجتماعي، والقطاع العام غير الربحي، وعليه يبنى المفهوم على مقارنة تفاعلية بين القطاعات : القطاع العام، القطاع الخاص، والقطاع الثالث . وبهذا يعترف النموذج الأمريكي بضرورة وجود علاقة تكاملية تجمع بين الدولة والسوق والقطاع الثالث، فيرى أن وجود علاقة ثلاثية بين القطاعات هي الأنسب لتحقيق المجتمع للرعاية الاجتماعية . وبهذا فقط اقترح مخطط عرف بمثلث الرعاية المجتمعية، حيث تظهر هذه العلاقة تأثرا ملحوظا بالسياسات والقوانين التي تشرعها الدولة، والممارسات المتعلقة بالسوق وثقافة المجتمع المدني ومصالح المساهمين واهتماماتهم. وهذا ما يفرض على مؤسسات القطاع الثالث الأوربي الموازنة بين حزمة المعايير والقيم المتعلقة بكل قطاع.

ويركز التقليد الأوربي على أن الاقتصاد الاجتماعي (القطاع الثالث) يضم كافة النشاطات والمنظمات المنبثقة عن ريادة الأعمال الاجتماعية، والتي تتمحور حول المبادئ وقواعد النشاط الآتية: (بلعباس، 2018، صفحة 12)

- تهدف منظمة الاقتصاد الاجتماعي في المقام الأول إلى خدمة أعضائها أو فئة اجتماعية محددة بدلا من مجرد الحصول على أرباح وعوائد مالية.
 - الاستقلالية عن السلطات الحكومية في إدارة النشاطات.
 - الأولوية للأشخاص والنشاط الاجتماعي في توزيع الفوائد والدخول بدلا من رأس المال.
 - ارتكاز النشاطات على مبادئ المشاركة والتكفل بالغير والمسؤولية الفردية والجماعية
- ومما سبق القطاع الثالث، يعرف بقطاع المنظمات غير الربحية، يمثل جزءا هاما من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة، وهذا القطاع يشمل الجمعيات الخيرية، المنظمات غير الحكومية، المؤسسات الأهلية، والمنظمات التطوعية، المؤسسات الوقفية والشركات غير الربحية، الاقتصاد الاجتماعي وغير ذلك، وكلها تلعب أدوارا حيوية في تلبية احتياجات المجتمع وتعزيز التنمية المستدامة، يعتبر القطاع الثالث مكملا للقطاعين العام والخاص، حيث يسد الثغرات التي قد لا يتمكن القطاعان الآخران من تغطيتها.

II. خصائص القطاع الثالث: يتميز هذا القطاع بالخصائص الآتية: (Al-Anzi, 2024, p. 23)

- 1- الاستقلالية: قطاع مستقل أنشئ برغبة في العمل التطوعي والخيري.
- 2- الطبيعة غير الربحية: قد تحقق هذه المنظمات ربحاً، لكن أغراضها ليست الربح، ولا يمكن توزيع الأرباح على المديرين أو المسؤولين.
- 3- هيكل الدخل: يختلف هيكل خل مؤسسات القطاع الثالث عن هيكل دخل المؤسسات الحكومية أو الخاصة الربحية. يشمل دخلها جزءاً كبيراً من المنح التطوعية من حيث الوقت والمال.
- 4- هيكل الموظفين: يختلف الوصف الوظيفي في مؤسسات القطاع الثالث نظراً لكثرة عدد المتطوعين فيها.
- 5- المعاملة الضريبية: عادةً ما تُعفى مؤسسات القطاع الثالث من ضرائب دخل الشركات، وقد تُعفى أيضاً من الأحكام الضريبية المطبقة على المؤسسات الربحية.

6- المعاملة القانونية: عادةً ما تخضع مؤسسات القطاع الثالث لأحكام قانونية محددة تتعلق بمجالس إدارتها، وأهدافها، وإيراداتها، ومشاركها في الأنشطة السياسية، وهيكلها الوظيفي، ومتطلباتها المحاسبية، ومسؤولياتها.

III. أهمية القطاع الثالث:

يكتسب القطاع الثالث أهميته لجملة من الأسباب ومن أهمها: (الشرعية، 2024)

1. **تقديم الخدمات الأساسية:** تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً أساسياً في تقديم خدمات حيوية للمجتمع في عدة مجالات، مثل: التعليم والرعاية الصحية والإغاثة الإنسانية، والبيئة بالإضافة إلى دعم الفئات الضعيفة والمهمشة، حيث تقدم منظمات القطاع الثالث غير الربحية خدمات قد لا تكون متاحة أو كافية من قبل الحكومات أو الشركات الخاصة، مما يساهم في تلبية احتياجات الأفراد الأساسية وتحسين ظروف حياتهم.

2. **الدفاع عن الحقوق:** تعمل المنظمات غير الربحية على تعزيز حقوق الإنسان، ومساواة الفرص لجميع الأفراد، وتركز العديد من المنظمات غير الربحية على الدفاع عن حقوق المرأة مثلاً أو القاصرين، وكذلك حقوق الأقليات، والدعوة إلى المساواة الاجتماعية، وهذه الجهود تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير فرص متساوية لكل أفراد المجتمع، مما يعزز البيئة الحقوقية والعدالة في المجتمع.

3. **تعزيز المشاركة المجتمعية:** تشجع منظمات القطاع غير الربحي على زيادة الوعي والمشاركة الفعالة من قبل الأفراد في القضايا الاجتماعية عبر الأنشطة التطوعية والمبادرات المجتمعية، حيث يعزز هذا القطاع التعاون والتضامن بين الأفراد، ويقوي الروابط الاجتماعية ويشجع على العمل الجماعي لحل المشكلات المجتمعية.

4. **تحفيز الابتكار الاجتماعي:** تسعى منظمات المجتمع المدني إلى إيجاد حلول جديدة وفعالة للتحديات الاجتماعية والبيئية، حيث تطور هذه المنظمات مشاريع وبرامج مبتكرة تهدف إلى معالجة مشكلات مثل الفقر، البطالة، والتغير المناخي، فالابتكار الاجتماعي في هذا السياق يعزز القدرة على تحسين حياة الأفراد والمجتمعات بطرق جديدة ومستدامة.

5. **توفير فرص عمل:** تساهم منظمات القطاع الثالث في توفير فرص عمل من خلال تشغيل موظفين ومتطوعين في مشاريعه وبرامجه، وهذه الوظائف تساعد في تقليل معدلات

البطالة وتحسين الاقتصاد المحلي، وتكون هذه الفرص متاحة ومتنوعة للأفراد من مختلف الفئات والمهارات.

6. **تحفيز النمو الاقتصادي:** تسهم المنظمات غير الربحية في تحسين الاقتصاد من خلال استثمار الأموال في مشاريع تنمية تعزز البنية التحتية والخدمات العامة، وهذه المشاريع يمكن أن تشمل التعليم، الصحة، والإسكان، والثقافة والبيئة، بالإضافة إلى ذلك، يجذب القطاع الثالث التمويل من الجهات المانحة والداعمين الدوليين، مما يعزز النمو الاقتصادي في المجتمعات المحلية.

7. **سد الفجوات:** يؤدي القطاع الثالث دوراً مهماً في ملء الفجوات في الخدمات التي قد لا تكون متاحة بشكل كافٍ من قبل الحكومات أو القطاع الخاص، مثل توفير بعض الخدمات الأساسية في مجالات مثل الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية لفئات خارج نطاق الخدمات الحكومية أو خدمات القطاع الخاص، مما يساعد في تلبية احتياجات المجتمع التي قد لا تتم تلبيتها بطرق أخرى.

8. **تعزيز التنمية المستدامة:** تعمل المنظمات غير الربحية على تحقيق التنمية المستدامة من خلال برامج ومشاريع تركز على القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وهذه المبادرات تهدف إلى تحسين الظروف البيئية والاجتماعية، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وحماية الموارد للأجيال القادمة.

9. **تعزيز التنمية المحلية:** تعزز منظمات القطاع الثالث قدرة المجتمعات المحلية على المساهمة في عملية التنمية وحل المشكلات التي تواجههم، ومن خلال دعم المبادرات المحلية وتشجيع المشاركة النشطة، يمكن أن يكون للأفراد دور فعال في تحسين ظروفهم وتحقيق التنمية المستدامة في مجتمعاتهم.

10. **تعزيز ترابط المجتمع:** يساهم القطاع الثالث في بناء مجتمعات متماسكة من خلال تعزيز التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع، حيث إن المنظمات غير الربحية تساعد في تقوية الروابط الاجتماعية، مما يعزز من قدرة المجتمع على العمل بشكل مشترك لتحقيق أهدافه وتحسين نوعية الحياة للأفراد.

IV. دور القطاع الثالث في تحقيق الشمول المالي

القطاع الثالث يشمل المنظمات غير الحكومية والجمعيات التي تدعم المشروعات الصغيرة وتوفر تدريباً واستشارات مالية، مما يسهل على المستفيدين الانخراط في النظام المالي الرسمي وبالتالي تعزيز الشمول المالي وتقليل الاقتصاد غير الرسمي. (القحطاني و نورة، صفحة 04)

يعمل القطاع الثالث أيضاً على توعية المجتمع بأهمية الخدمات المالية وزيادة المعرفة المالية وتحسين السلوك المالي لدى الأفراد، فضلاً عن المساهمة في تقليل العوائق القانونية والاجتماعية التي تحول دون استفادة الشرائح الضعيفة من الخدمات المالية. من خلال دعم مشروعات التمويل البديل والآليات المالية المبتكرة مثل التمويل التشاركي والتكنولوجيا المالية، يساهم القطاع الثالث في توسيع قاعدة العملاء للخدمات المالية مما يعزز الشمول المالي ويساعد في تقليل الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. (مهدي م.، 2018، صفحة 54)

وهذا يعني أن القطاع الثالث يلعب دوراً محورياً في تسهيل وصول الفئات الضعيفة والمحرومة للخدمات المالية، دعم وتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، توعية المجتمع مالياً، وتخفيف العقوبات القانونية والاجتماعية لتحقيق شمول مالي حقيقي. من خلال :

- دعم وتمويل المشاريع الاجتماعية والتعاونية لتمكين الفئات الهشة.
- التعاون مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير منتجات مالية متوافقة مع الشريعة.
- تعزيز التوعية المالية الرقمية وزيادة وصول الناس للخدمات البنكية عبر التكنولوجيا.
- توفير بدائل تمويلية مثل التكنولوجيا المالية الإسلامية.

وبهذا القطاع الثالث يساعد على توسيع قاعدة المستفيدين وتحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولاً.

ثانياً : مفهوم التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطورها

من الناحية اللغوية، التكنولوجيا المالية الإسلامية هي اندماج التكنولوجيا والتمويل الإسلامي، وهو ما يعني أن أي منتج أو خدمة تنشأ من التكنولوجيا المالية يجب أن تلتزم بالقواعد المستمدة من الشريعة الإسلامية. ووفقاً لعلامة التكنولوجيا المالية الخاصة بها يتم تسليم التوزيع الرقمي للمنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال قنوات رقمية مبتكرة عُرف باسم القنوات متعددة الأطراف

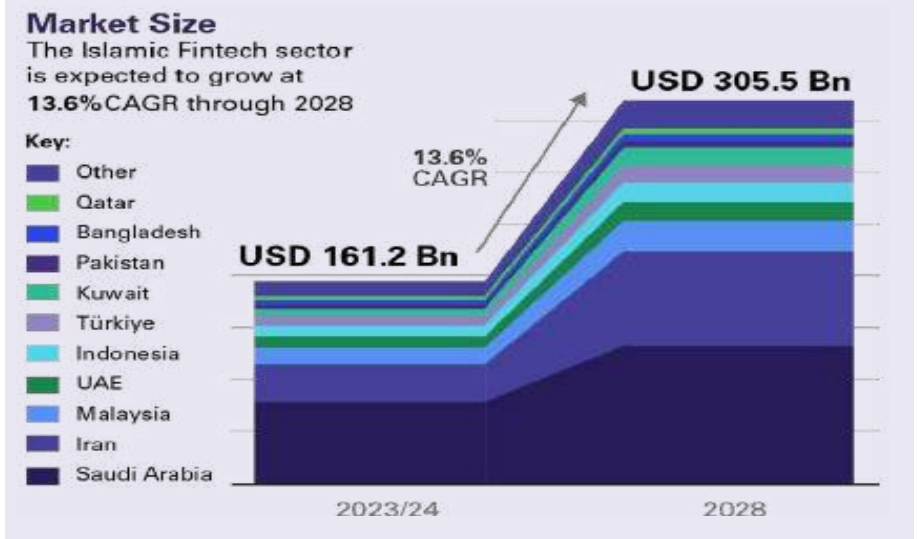
وتشمل خدمات أفضل عبر جميع الخدمات المالية الإسلامية وأداء المنتجات، ومزايا أوسع مثل الشمول المالي، والتخفيف من حدة الفقر، والعدالة الاجتماعية. سستيح التكنولوجيا المالية الإسلامية إمكانية وصول أكبر إلى الخدمات المالية الإسلامية بطرق أرخص وأسهل وأكثر فاعلية لتوفير فرص للتمويل والمدفوعات والاستثمار بما يتماشى مع الأهداف المرجوة من الشريعة الإسلامية (Ali & al, p. 78).

تُشير التكنولوجيا المالية الإسلامية إلى التقنيات الجديدة القادرة على تحسين طرق تقديم الخدمات المالية الإسلامية. وتشمل هذه التقنيات الذكاء الاصطناعي، والقياسات الحيوية، وسلسلة الكتل (البلوك تشين)، وسجلات الحسابات الموزعة، وشبكات الجيل الخامس (5G)، وإنترنت الأشياء (IOT)، والروبوتات، والحوسبة الحسابة، وغيرها. وقد أدى اتساع نطاق الوصول إلى الإنترنت في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى تفشي جائحة كوفيد-19، إلى تسريع وتيرة تطور تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، مما أحدث نقلة نوعية في الخدمات المالية التقليدية، والعمليات، ونماذج الأعمال، وتفاعل العملاء. (Lajis, 2022)

مما سبق يمكن تعريف التكنولوجيا المالية الإسلامية على أنها: التقنيات والحلول الرقمية التي تتيحها الشركات الناشئة للمؤسسات المالية والبنكية الإسلامية، حتى توفر للمتعاملين إمكانية الوصول للخدمات المالية الإسلامية بتكلفة أرخص، وقت وجهد أقل وكفاءة أكبر. من أجل بناء اقتصاد حقيقي يستند إلى العدالة، المساواة والاستدامة.

يتباين تطور التكنولوجيا المالية الإسلامية من دولة لأخرى، ويعتمد بشكل كبير على جاهزية المؤسسات الداعمة، مثل الأطر القانونية والتنظيمية، ومراكز الابتكار والإبداع، بالإضافة إلى المواهب. (Lajis, 2022). حيث قدر حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية العالمية 161 مليار دولار أمريكي في الفترة 2024/2023، ويمثل هذا 1.4% من حجم سوق التكنولوجيا المالية العالمية الحالي، بناءً على حجم المعاملات والأصول المدارة. ومن المتوقع أن ينمو حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية العالمية بمعدل نمو سنوي مركب قدره 13.6% ليصل إلى 306 مليارات دولار أمريكي بحلول عام 2028. ورغم أن هذا يُمثل تباطؤًا عن معدل النمو التاريخي، إلا أنه لا يزال يقارن بشكل إيجابي بمعدل النمو السنوي المركب لقطاع التكنولوجيا المالية التقليدي البالغ 11.0%.

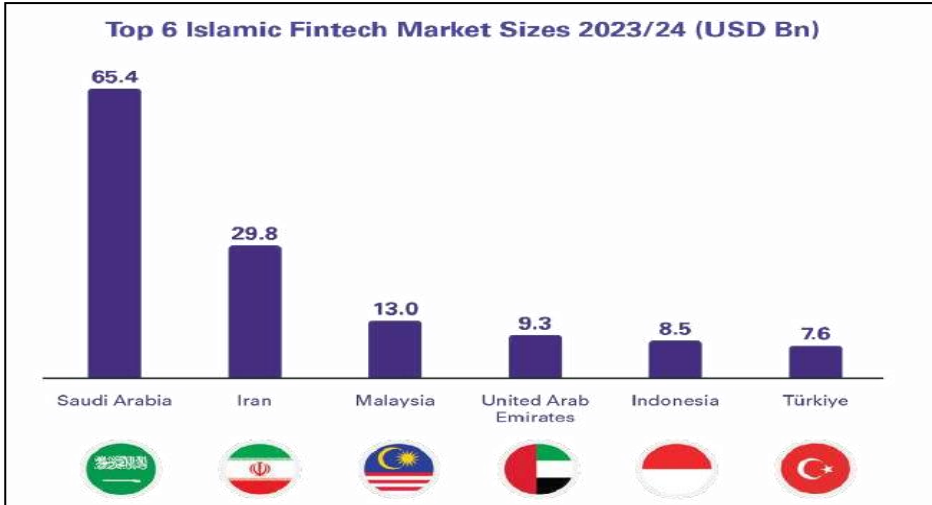
الشكل رقم (02) : حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية



المصدر: (Standard, p. 6)

ومن حيث حجم المعاملات التي تمت عبر التكنولوجيا المالية الإسلامية صنف (Dinar Standard) أكبر 6 أسواق للتكنولوجيا المالية الإسلامية في دول منظمة التعاون الإسلامي من حيث حجم المعاملات والأصول المدارة هي: المملكة العربية السعودية، وإيران، وماليزيا، والإمارات العربية المتحدة، واندونيسيا، وتركيا. وقُدِّر حجم سوق كل منها بأكثر من 7.5 مليار دولار أمريكي في الفترة 2024/2022. تُمثل هذه الأسواق الست مجتمعة 83% من حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية العالمي. وتتصدر المملكة العربية السعودية هذه القائمة بفضل أكبر سوق إقليمي للخدمات المالية والتمويل الإسلامي، ودعمها الحكومي والتنظيمي القوي لرواد الأعمال، وهي حاليًا ثاني أكبر سوق للتحويلات المالية الخارجية في العالم. ثم تتقدم إيران لتحتل المركز الثاني وفي الوقت نفسه، لا تزال ماليزيا وجهة مهمة لمشغلي التكنولوجيا المالية الإسلامية، مستفيدة من منظومتها الشاملة للتكنولوجيا المالية. يشمل ذلك بيئة قانونية وتنظيمية داعمة، وسوقًا قويًا للخدمات المالية الإسلامية، وكفاءات واعدة. ولهذا الغرض، ينظر مجتمع التكنولوجيا إلى ماليزيا باعتبارها "مكانًا رائعًا" لتأسيس شركة تكنولوجيا مالية إسلامية بتقديمها للمركز الثالث.

الشكل رقم (03): أكبر ست أسواق للتكنولوجيا المالية الإسلامية 2024/2023



المصدر: (Standard, p. 08)

ووفق قاعدة بيانات التكنولوجيا المالية الإسلامية من بين 490 شركة تكنولوجيا مالية إسلامية حول العالم، تُنتج الدول العشر الأوائل 79% من شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية وهي بالترتيب (المملكة العربية السعودية 72 شركة، أندونيسا 64، ماليزيا 58، الإمارات 54، المملكة المتحدة 52، قطر 26، الولايات المتحدة الأمريكية 21، باكستان 19، سنغفورة 13، مصر 11)، مع وجود 72% منها ضمن القطاعات الفرعية الخمسة الأولى (التمويل البديل 101، المدفوعات 69، إدارة الثروات 66، جمع الأموال 59، الودائع والإقراض 55). (Standard, p. 06).

ثالثاً: دور التكنولوجيا المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

شكل قطاع التكنولوجيا المالية خلال السنوات القليلة الماضية ثورة في مجال الأنظمة المالية العالمية والعربية، حيث بات يلبي الكثير من الحاجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة وبطرق متقدمة تنافس إلى حد كبير الخدمات المالية التقليدية من حيث السرعة والتكلفة. ولقد نجحت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية تتضمن خدمات المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال وكذلك الإقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات بالإضافة إلى خدمات التأمين، كما نجحت في خلق الطلب على تلك المنتجات، الأمر الذي يلقي بظلاله على مستقبل الخدمات المالية التقليدية في ظل النمو المتزايد لتلك

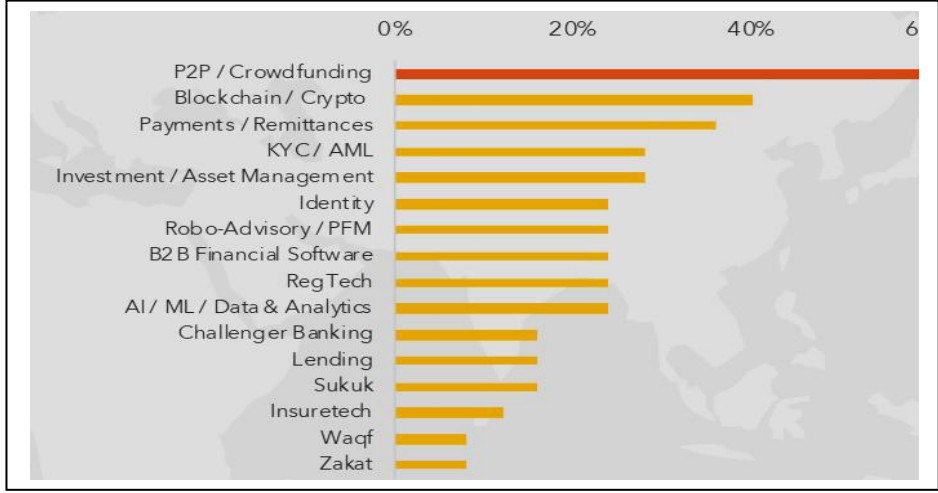
الشركات الناشئة وكذلك سرعة الابتكارات والحلول التكنولوجية في تقديم العديد من الخدمات المالية الرقمية. وتتمتع التكنولوجيا المالية بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية، وجعلها أسرع، وأرخص، وأكثر أماناً وإتاحة، خصوصاً للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي. كما تؤدي التكنولوجيا المالية دوراً مهماً في التصدي للتحديات الحرجة أمام تعزيز الشمول المالي وتسهيل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تساهم التكنولوجيا المالية في تحقيق الاستقرار المالي، من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر. (علقمة، 2021، صفحة 211)

رابعاً: تمكين القطاع الثالث عن طريق التكنولوجيا المالية الإسلامية

I. علاقة التكنولوجيا المالية الإسلامية بالقطاع الثالث:

يبرز دور التكنولوجيا المالية في تعزيز العدالة والتماسك الاجتماعي، حيث أن التحول الرقمي في البنوك الإسلامية يكرس مبدأ حفظ المال في الإسلام بشكل عملي وهو أحد مقاصد الشريعة الإسلامية يهدف هذا التحول إلى رفع الحرج والتيسير على المتعاملين من خلال الخدمات المالية، كما تساهم التكنولوجيا المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي وفق رؤية إسلامية، مما يعزز أحد أهم أهداف الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التكامل الاجتماعي والعدالة التوزيعية. (جاموس، 2024) مما ينسجم مع أهداف القطاع الثالث التي تشمل التنمية الاجتماعية والخدمات المجتمعية غير الربحية. ومع تطور التكنولوجيا المالية الإسلامية والتوسع في أدواتها، وجد القطاع الثالث له مكاناً ضمن القطاعات الجاذبة للتكنولوجيا المالية لتكون أدوات مبتكرة تعزز الشمول المالي وتعمل على تمكين القطاع الثالث من خلال عمليات التمويل الجماعي، المدفوعات الرقمية والوقف والزكاة كما يوضحها الشكل الآتي:

الشكل رقم (04): أهم القطاعات الجاذبة للتكنولوجيا المالية الإسلامية



المصدر : (علقمة، 2021، صفحة 217)

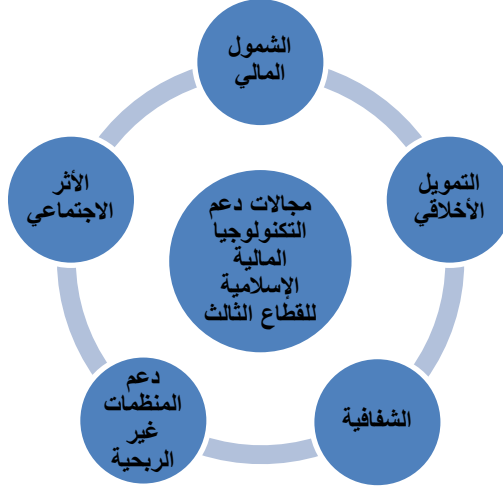
وبهذا فالتكنولوجيا المالية الإسلامية تمثل دمجاً مبتكراً بين المبادئ الشرعية والتقنيات الرقمية الحديثة، مما يتيح أدوات جديدة لدعم التنمية المالية الاجتماعية في نفس الوقت القطاع الثالث والمتمثل في الجمعيات والمبادرات الخيرية والاجتماعية في شكل مؤسسات غير ربحية يحتاج تمويل وشفافية أكبر، وهنا تأتي التكنولوجيا المالية الإسلامية كحل عملي يتيح تمويل مؤسسات القطاع الثالث بطريقة تتوافق مع الشريعة وتحقق الشمول المالي وتعزز التأثير الاجتماعي، بهذا الشكل تتكامل التكنولوجيا المالية الإسلامية مع القطاع الثالث لتوفير حلول تمويلية مستدامة وفعالة ترتقي بالأثر المجتمعي والاقتصادي.

وعليه فالعلاقة بين التكنولوجيا المالية الإسلامية والقطاع الثالث تتمثل في دعمها للقطاع عبر عدة جوانب مهمة مثل الشمول المالي، التمويل الأخلاقي، الشفافية، استثمار الأثر الاجتماعي، ودعم المنظمات غير الربحية والمؤسسات الاجتماعية. في المخطط التالي، يظهر كيف تساهم هذه الجوانب في تعزيز القطاع الثالث من خلال حلول التكنولوجيا المالية الإسلامية:

- الشمول المالي: توفير خدمات مالية متاحة لفئات المجتمع المختلفة بدون التمييز.
- التمويل الأخلاقي: مبادئ التمويل وفق الشريعة التي تضمن العدالة وعدم استغلال الناس.
- الشفافية: تقنيات لتعزيز النزاهة والثقة في المعاملات المالية.
- استثمار الأثر الاجتماعي: تشجيع الاستثمارات التي تحقق فائدة اجتماعية مستدامة.
- دعم المنظمات غير الربحية: تسهيل التمويل والإدارة المالية للمؤسسات التي لها هدف اجتماعي.

هذه النقاط تظهر كيف تدمج التكنولوجيا المالية الإسلامية القيم الدينية والاجتماعية لتخدم القطاع الثالث بشكل فعال ومستدام.

الشكل رقم (06): مجالات دعم التكنولوجيا المالية الإسلامية للقطاع الثالث



المصدر: تم إعداده من طرف الباحثة بناء على مفهوم القطاع الثالث والتكنولوجيا المالية الإسلامية.

II. أدوات التكنولوجيا المالية الإسلامية لتمويل القطاع الثالث

التكنولوجيا المالية الإسلامية تقدم حلول قوية للقطاع الثالث، من خلال الجمع بين الزكاة، الصدقة، الوقف، الصكوك، التمويل الجماعي مع تقنيات مثل البلوكشين، المحافظ الرقمية، والعقود الذكية، مما يحقق الشفافية، الكفاءة، والاستدامة. ومن أبرز هذه الأدوات المبتكرة:

1. الزكاة الرقمية

من خلال منصات إلكترونية أو تطبيقات ذكية لجمع وتوزيع الزكاة بشفافية، وكذلك استخدام الذكاء الاصطناعي والبلوكشين لضمان وصول الأموال للمستحقين وتتبع مسارها.

(Aulia & Raudhatul, 2024)

2. الأوقاف الرقمية

تستخدم التكنولوجيا المالية لتطوير إدارة الأوقاف الإسلامية من حيث الكفاءة والشفافية وتسهيل حشد الموارد المالية اللازمة لتطوير الأوقاف، من خلال إدارة أصول الوقف عبر تقنيات البلوكشين لضمان الشفافية وفي الاستثمار والتوزيع، ومنصات التوكين لتمكين المشاركة الجزئية في مشاريع وقفية كبرى (مثلا مستشفى أو مدرسة وقفية). (GIFR, 2021).

3. التمويل الجماعي الإسلامي

وهي منصات تمويل جماعي متوافقة مع الشريعة، مفيدة لدعم مشاريع خيرية أو اجتماعية أو إنمائية للقطاع الثالث. (Digital Revival of Sunnah: the truth about islamic Crowdfunding & P2P Lending, 2025)

4. الصدقة الإلكترونية

ليتم تيسير التبرع عبر الهواتف الذكية أو المحافظ الإلكترونية، بالإضافة إلى توفير خاصية التبرع الدوري التلقائي أو التبرع الصغير المرتبط بالمشتريات عبر منصات رقمية. (weni & HawariyAWARIYUNI, 2024)

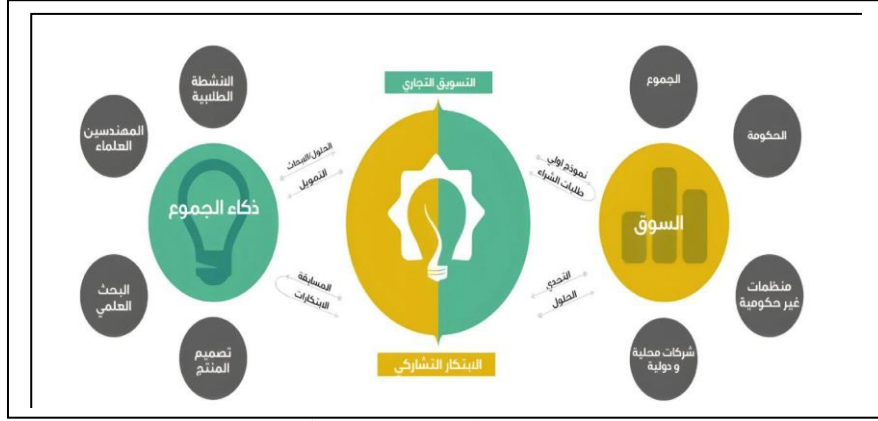
III. نماذج مبتكرة لتمويل القطاع الثالث في ظل التكنولوجيا المالية الإسلامية

على الرغم من أن حجم التكنولوجيا المالية الإسلامية يعتبر ضعيف مقارنة بالتكنولوجيا المالية، إلا أن هناك توجهات جادة من طرف العديد من الدول العربية والإسلامية لإستخدام الابتكار المالي وأدواته في تفعيل وتمكين القطاع الثالث ومساعدته على التغلب على التحديات التي يواجهها وما النماذج الآتية إلا أمثلة عن العديد من النماذج التي حققت من خلال التكنولوجيا المالية فعالية وشفافية ومصدقية هذا القطاع. منها:

1. نموذج مصر (منصة يمكن Yomken)

تدعم ابتكارات وتمويل المشاريع الاجتماعية عبر التمويل الجماعي، وهي منصة عربية للابتكار التشاركي تمكن رواد الأعمال والمبتكرين من عرض تحدياتهم الصناعية والاجتماعية والبيئية، وجذب حلول مبتكرة وتمويل جماعي لدعم مشاريعهم. تأسست في 2013 بدعم من البنك الدولي، وتعمل بشكل رئيسي في مصر والمنطقة العربية، وتتيح تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر التمويل الجماعي.

الشكل رقم (06) : التمويل الجماعي للقطاع الثالث (المؤسسات غير حكومية)



المصدر: (منصة Yomken)

حيث تعمل المنصة على إيجاد حلول للتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والتي تعمل بشكل رئيسي في المجالات منخفضة التكنولوجيا وقطاع الصناعات التحويلية غير الرسمي. ودعم أفكار ومهارات المبتكرين غير المستغلة والذين يمكنهم بسهولة حل هذه التحديات في مقابل مكافأة (مالية أو أدبية)، أما المستهلكين، فمن المنطقة العربية أو المهجر، الباحثين عن منتجات مبتكرة وأصلية، وفي نفس الوقت يريدون دعم التمكين الاقتصادي للفقراء.

2. نموذج أندونيسيا (منصة تشاركي Tasharuky)

تأسست "تشاركي" في نوفمبر/ تشرين الثاني من العام 2022، وسُجلت في إندونيسيا عام 2023، مقرها الرئيس جاكارتا، مع عدد من المكاتب الإقليمية والممثلين في منطقة الشرق الأوسط والقارة الأفريقية. تشاركي منصة رقمية متخصصة في التمويل الجماعي، صُممت لتكون بيئة آمنة لتقديم حلول ذكية باستخدام أحدث تقنيات التكنولوجيا المالية، وبوابة تجمع مؤسسات العمل الإنساني الموثوق مع الممولين؛ تتميز تشاركي في تطبيق مبدأ المشاركة كونها تعمل على نطاق دولي وتوفر للداعمين خيارات متعددة في عرض مشاريع المؤسسات في مكان واحد، ومتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تعمل تشاركي على إتاحة استقبال الأموال للمشاريع من جميع أنحاء العالم عبر طرق دفع آمنة، ومواجهة التحديات التي تقف أمام تمويل المشروعات ذات الأفكار الرائدة والأثر المجتمعي، لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع والأفراد. وابتكار حلول عملية آمنة وتقديم خدمات مالية رقمية لتمويل مشاريع المؤسسات غير الربحية، وبناء أواصر الثقة بين الداعمين وأصحاب المشاريع لضمان تحقيق حياة اجتماعية عادلة. (منصة Tasharuky)

3. نموذج الإمارات العربية المتحدة

في ظل تعزيز كفاءة مؤسسات القطاع الثالث في الإمارات، عملت على تعزيز كفاءة مؤسسات القطاع الثالث - التي تشمل الجمعيات والمؤسسات ذات النفع العام - عبر توفير منظومة متكاملة من الدعم التنظيمي والتشغيلي. وتشمل المبادرات الرئيسية في هذا المحور "منصة مؤسسات القطاع الثالث"، و"السجل الوطني للقطاع الثالث"، و"مسرّع الأثر الاجتماعي"، الهادف إلى دعم هذه المؤسسات بالتمويل والمعرفة، وتحفيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص عمل نوعية. وبهذا تسعى الوزارة إلى ترسيخ ثقافة العطاء والالتزام من خلال بيئة مجتمعية تحتفي بالتنوع وتدعم المشاركة المجتمعية. وتشمل هذه المبادرات "تنظيم التطوع"، الذي يهدف إلى تعزيز الثقافة التطوعية كقيمة وطنية مجتمعية، و"تطوير منظومة التبرعات"، التي تسعى إلى بناء إطار تنظيمي وتشريعي متكامل لتنظيم عمليات جمع التبرعات ومتابعة أثرها الاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن "الملتقيات المجتمعية" التي تعزز الروابط بين مختلف شرائح المجتمع. (وزارة تمكين المجتمع الإمارات العربية المتحدة، 2025)

4. نموذج ماليزيا

في ماليزيا منصات القطاع الثالث، خاصة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتمويل الجماعي وهي عديدة منها:

- منصة إنساني

هي مؤسسة وقفية غير ربحية أسست في ماليزيا في عام 2014، وتم اعتمادها رسميًا في عام 2017، تحت مسمى بهدف تحقيق التأثير الإيجابي في مجتمعاتنا العالمية. تعمل على تسهيل حصول المؤسسات المجتمعية والخيرية على التمويل من أفراد المجتمع والعامّة في كافة أرجاء العالم، وللمجالات الخيرية والتنمية المختلفة. تنشط على نطاق واسع في 72 دولة حول العالم. وتركز في عملها على: الأيتام، التعليم، الحالات الطارئة، الرعاية الصحية، المشاريع الموسمية والصغيرة، والمساعدات العينية للمحتاجين. وفي عام 2022 تم افتتاح فرعين جديدين في تركيا واندونيسيا لتصل بخدماتها للمزيد من المحتاجين. كما تسعى لأن تكون جسرًا بين المعوزين والأفراد الراغبين في المساهمة، وخلق فرص للجميع للمشاركة في تحقيق التغيير وبناء مستقبل أكثر إنسانية وإشراقًا. منصة (Enssany)

- منصة الصدقة العالمية Global Sadaqah

أوسع تشكيلة من شركاء الأعمال الخيرية المعتمدين من الشريعة الإسلامية في "الصدقة العالمية"، منصة حائزة على جوائز في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الزكاة والأوقاف، تضمن وصول المساهمات إلى الجهات الأكثر أهمية. بالتعاون مع الهيئات الدينية والمؤسسات والبنوك والشركات والجمهور، تتعاون مع مؤسسات عالمية معتمدة ومعتمدة من قبل الشريعة الإسلامية، ملتزمة بالمبادئ، ملتزمة بالتقاليد الخيرية بنزاهة وعناية. هي منصة حائزة على جوائز في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الزكاة والأوقاف، تعمل مع الجهات المعنية، بما في ذلك الهيئات الدينية والمؤسسات والبنوك والشركات والجمهور، لزيادة كفاءة واستدامة وتأثير التمويل الاجتماعي. تستقبل التبرعات بالصدقات والزكاة والأوقاف عبر الإنترنت. ترحب دائماً بالمبتدئين من الشركات. ومقرها في ماليزيا لخدمة العالم أجمع.) منصة (Global Sadaqah

خاتمة:

التكنولوجيا المالية الإسلامية تمثل دمجاً متقدماً للتقنيات الرقمية مع المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يمكنها من تقديم خدمات مالية مبتكرة مثل التمويل الجماعي والمنتجات الاستثمارية الرقمية التي تحقق الشمول المالي والعدالة الاجتماعية. هذا التحول الرقمي يسهم بشكل فعال في دعم القطاع الثالث، الذي يشتمل على الجمعيات الخيرية والمؤسسات التنموية، من خلال تمويل مبادرات اجتماعية واقتصادية مستدامة تخدم الفئات الهشة والمحتاجة وتدعم التكافل الاجتماعي. بفضل هذه التكنولوجيا. وهذا أبرز ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة والذي يتجلى في العديد من الامتيازات التي تدعم هذا التوجه نوجزها في هذه النتائج كما يأتي:

- ✓ تعزيز الشفافية والثقة، باستخدام البلوكشين والعقود الذكية في إدارة الزكاة، الوقف، والصكوك الاجتماعية يجعل التبرعات والمشاريع أكثر شفافية ومصداقية.
- ✓ توسيع قاعدة المشاركة، عن طريق التمويل الجماعي الإسلامي والمنصات الرقمية التي تسمح بمشاركة الأفراد العاديين بمبالغ صغيرة.
- ✓ الرقمنة تزيد الكفاءة، وبالتالي الزكاة الرقمية والصدقة الإلكترونية تسهل جمع الأموال بسرعة عبر تطبيقات الهاتف والمحافظ الإلكترونية.
- ✓ تقلل التكاليف الإدارية للجمعيات وتسمح بوصول الأموال مباشرة للمستفيدين.

- 3) Ali, H., & al. (n.d.). "Fintech and Its Potential Impact on Islamic Banking and Finance Industry: A Case Study of Brunei Darussalam and Malaysia",... International Journal of Islamic Economics and Finance (IJIEF) .
- 4) Aulia, T., & Raudhatul, J. (2024, december 17-19). fintech-based crowdfunding system for zakat collection: an innovation in social funding in the digital era. 8 th international conference of zakat (ICONZ) .
- 5) (2025). Digital Revival of Sunnah: the truth about islamic Crowdfunding & P2P Lending. Islamic Finance Review.
- 6) GIFR. (2021). Potential applications of Digital Technology in Islamic Social Finance.
- 7) Lajis, S. M. (2022, 02 17). Islamic Fintech: Trends and Implications to Islamic Finance Professionals. Retrieved 09 04, 2025, from https://www.ciif-global.org/2022/02/17/islamic-fintech-trends-and-implications-to-islamic-finance-professionals/?utm_source=chatgpt.com
- 8) Salamon, L. M., & Sokolowski, S. W. (2014). The third sector in Europe: Towards a consensus conceptualization. European Union's.
- 9) Standard, D. Global Islamic Finteh Report 2024/2025.
file:///C:/Users/ADMIN/Desktop/%D8%A7%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A/Global%20Islamic%20Fintech%20Report%202024-25.pdf.
- 10) weni, A. S., & HawariyAWARIYUNI, H. S. (2024). Young Muslim Generations and sadaqah through digital platforms: Do sadaqah literacy and religiosity matter? Review of Islamic Social Finance and Entrepreneurship , 03 (01), 36-49.
- 11) أسعد حمود السعدون،. (2020 ,08 20). التكنولوجيا المالية الإسلامية.. مفهومها وأهميتها وتطبيقاتها في البحرين. تاريخ الاسترداد 09 03, 2025، من <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1218366>
- 12) أنس إبراهيم جاموس. (24 ديسمبر, 2024). دمج التقنيات المالية الرقمية مع المنتجات المالية الإسلامية وأثر ذلك في تعزيز التنمية الاجتماعية. تاريخ الاسترداد 09 07, 2025، من <https://islamic-economics.net/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%83%d9%86%d9%88%d9%84%d9%88%d8%ac%d9%8a%d8%a7->

%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9-
%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b3%d9%84%d8%a7%d9%85%d9%8a%d8%a
/9-%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%a7%d9%84

13) خالد محمد الشريعة. (01 08, 2024). القطاع الثالث.

(https://kwana.net/2024/08/01/3/، المحرر)

14) عبد المحسن عايض الفحطاني، و راشد الهاجري نورة. (بلا تاريخ). اقتصاديات القطاع الثالث
وواقع المجتمع : مقدمات ونموذج القطاع الثالث اليهودي في الولايات المتحدة. تم الاسترداد من

https://iefpedia.com/arab/wp-

content/uploads/2012/04/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D
8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-

%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-

%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB-

%D9%88%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9

15) عبدالرزاق سعيد بلعباس. (2018). مفهوم القطاع الثالث والاشكاليات المعرفية التي تعترضه في

ضوء التجربة الأنجلوساكسونية والأوروبية. (معهد الاقتصاد الاسلامي، المحرر) وشة عمل اقتصاديات العمل
الخيري .

16) فوزي محريق. (2020). مدخل لاقتصاد المؤسسة. الوادي: مطبعة الرمال.

17) مليكة بن علقمة. (2021). دور التكنولوجيا المالية الاسلامية في تعزيز الشمول المالي -التجربة

البحرينية نموذجاً - (جامعة يحي فارس، المحرر) المدينة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير.

18) منا الله محمد مهدي. (2018). مكانة القطاع الثالث في الاقتصاديات الحديثة ومؤشرات قياسه

بالتركيز على مؤشر CAF للقطاع الخيري. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ، 03 (02).

19) Enssany. (n.d.). Retrieved 09 10, 2025, from

https://ensany.com/page/1

20) منصّة Tasharuky. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 09 10, 2025، من

https://tasharuky.com/about-us

21) منصّة Yomken. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 09 10, 2025، من

https://www.yomken.com/ar/about

22) Global Sadaqah. (n.d.). Retrieved 09 10, 2025, from

https://www.globalsadaqah.com/about-us